**آثار الحسبة السياسية تجاه الحاكم (تحقق عوامل الاستقرار)**

**تقديم: د. مجدي عبد العظيم إبراهيم**

إن عامل الاستقرار الذي تنعم به أي دولة لابد أن يكون ناتج عن مجموعة من العوامل والظروف التي تكون نتاج السياسة المطبقة والمتبعة من قبل حاكميها. حيث نجد أن هذا الآثر لا يقتصر أثره فقط على أفراد المجتمع بل يمتد أثره إلى الحاكم الذي ينعم بالاستقرار كما ينعم به أفراد دولته في تربية صفات القادة ومهارات القيادة وتنميتها وتطورها.

فيرتبط عامل الاستقرار بجوانب كثيرة سواء كانت من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية والعلمية والتعليمية إضافة إلى ذلك جانب يرتبط بصفات القائد أو الحاكم الذي يكون له دور رئيسي في إرساء قواعد الاستقرار في البلاد بحسن تدبيره وتسيير أمور دولته.

حيث أن ما تتطلبه الحسبة السياسية من فرض مسؤولية تجاه ولي الأمر في اتخاذ جميع التدابير والتصرفات التي يستطيع من خلالها النهوض بأبناء أمته وتغطية كافة نواحي النقص واستكمالها ينعكس ذلك على جانبين:

**الجانب الأول:** يخص مقدرات هذه الدولة والحفاظ عليها وذلك بالحفاظ على جميع الثروات وتنمية الموارد فيها وإصلاح كل مظاهر الإعوجاج ومحاربة كل مظاهر الفساد.

**الجانب الثاني:** يخص أبناء هذا المجتمع والذي يحرص ولي الأمر في استقامة أمورهم والحفاظ على حقوقهم ورد مظالهم واسترجاع الحقوق المسلوبة مما يهيء بيئة اجتماعية هادفة للبناء والتنمية.

وهذا ليس بغريب على النظام السياسي في الإسلام وأساليب الحكم الذي أخذ مطبقيها على عاتقهم انتهاجها وفق أطر ومناهج الدين الحنيف، ويبرز ذلك بقوة سياسة الحاكم العادل الذي أجرى مقاصد الدين الحنيف ومبادئه وحدوده في تفاصيل حكمه، فنجد الخليفة العادل عمر بن الخطاب الذي ضرب بأداءه أروع الأمثال في تحقيق العدل في دولته ورد المظالم لأهلها وحرصه الشديد في اختيار معاونيه وولاته في الأمصار ومتابعته لهم وتذكيرهم بحق الله وحق العباد عليهم.

فكانت سياسة الخليفة العادل عمر بن الخطاب نموذج عالمي لكيفية إدارة الدولة وممارسة مهام الحكم وإظهار مدى المسؤوليات الملقاه على عاتق رأس الدولة تجاه دولته وكيفية التعامل معها وفق مبادئ وأطر ومناهج تعلموها على يدي مربيهم ومعلمهم الرسول الكريم فكانوا بحق رجال دين ودنيا.

فمما ورد في هذا الجانب ما جاء للدكتور علي محمد الصلابي يوضح فيه اهتمام الخليفة العادل عمر بن الخطاب بالعلم ومتابعته للرعية واهتمامه بالتعليم وإنشاء دارًا للفتوى والفقه، وإنشاء مدارس تخرج منها الدعاة والولاة والقضاء، وكانت هناك في عهده المدرسة المكية والمدنية والبصرية والكوفية والشامية والمصرية، واهتمامه بكوادرها العلمية، وإرساله للبعثات التعليمية إلى الأمصار التي دخلت في حظيرة الإسلام.

وكذلك اهتمامه بالتطور العمراني ففي عهده تم إنشاء مدينة البصرة والكوفة والفسطاط، وسرت، كذلك كان اهتمامه بالطرق ووسائل النقل البري والبحري وإنشاء الثغور كقواعد عسكرية، واهتمامه بتطوير المؤسسة المالية وتأمين مصادر الدخل للدولة عن طريق الزكاة والجزية، والخراج والعشور، والفيء والغنائم.

كذلك دوره في تطوير المؤسسة القضائية واهتمامه بالقضاة وترتيب أوضاعهم ووضع شروط وصفات تعيينهم وما يجب عليهم. ودوره وسياسته في تولية عمر الولاة للإمارات والأقاليم في عصره، ووضعه شروط وقواعد للتعيين، وعن حقوق هؤلاء الولاة وواجباتهم، ومتابعته لهم ومحاسبتهم ([[1]](#footnote-1)).

وهنا يظهر لنا التكامل الحاصل بين هذه الواجبات والأمور اللازم تحققها لقيام الاستقرار المنشود وبين شخصية قائد هذه الأمة أو رأس هذه الدولة المنوط به تحقيق جوانب الاستقرار لدولته وأبناء أمته، فتكون العلاقة قائمة وواضحة ودليل في أن تحقق عوامل الاستقرار يكون نتاج دولة قوية راسخة قوامها العدل والمساواة ونهجها شرع الله الكامل بقائد كعمر بن الخطاب. وهذا يؤكد لنا أن عامل الاستقرار لا يتحقق في حال انتفاء ما سبق.

1. () الصلابي علي محمد، فصل الخطاب في سيرة ابن الخطاب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ص207، ص255، ص328، ص363. [↑](#footnote-ref-1)